الدكتور جمال الخمار
أستاذ باحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله
فاس - المغرب

القانون الدولي الخاص المسطري

إصدار هذا الكتاب هو بمثابة إعلان عن ميلاد قانون جديد أسميه القانون الدولي الخاص المسطري؛ فنظرا لأهمية وخصوصية القانون الدولي الخاص، حيث إن مناهجه وأسسه تختلف عن ما هو معروف في القوانين الأخرى، وحيث إن المساطر المنصوص عليها في هذا القانون تختلف عن المساطر العادية، سواء لتحديد المحكمة المختصة وإجراءات التبليغ والتنفيذ والاثبات الدولي الخاص وحجية المقررات القضائية الأجنبية والنظام العام وغيرها من الإجراءات، كان لزاما بأن يرتبط بالقانون الدولي الخاص فرع قانوني أخر مستقل ينظم كل هذه المساطر، على غرار العلاقة القائمة بين القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، أو بين القانون المدني والمسطرة المدنية.

وبناء عليه يجب على المشرع الوطني أن يسن القانون الدولي الخاص المسطري في مدونة موحدة ومستقلة تجمع شتات الإجراءات الدولية الخاصة المتناثرة في قوانين شتى؛ لتعزيز حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والمؤسسات، وتكريس الأمن القانوني والقضائي، ومواكبة انفتاح المغرب على المنظومة القانونية الدولية الخاصة.

الطبعة الأولى 2026

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول:

مسطرة تذييل العقود والمقررات القضائية الأجنبية بالصيغة التنفيذية 9

المبحث الأول: الشروط الشكلية لتذييل العقود والمقررات القضائية الأجنبية بالصيغة التنفيذية. 10

المطلب الأول: اجراءات تنفيذ العقود والمقررات القضائية الأجنبية..... 10

المطلب الثاني: الوثائق المطلوبة من أجل تنفيذ العقود والمقررات القضائية الأجنبية.....16

المبحث الثاني: الشروط الموضوعية لتذييل العقود والمقررات القضائية الأجنبية بالصيغة التنفيذية 19

المطلب الأول: مثبطات تنفيذ المقررات القضائية الأجنبية..... 20

الفقرة الأولى: النظام العام..... 20

أولا: مفهوم النظام العام..... 20

ثانيا: تطبيقات النظام العام..... 29

الفقرة الثانية: عدم الغش نحو القانون في اختيار المحكمة المصدرة للحكم 32

أولا: الإطار المفاهيمي لعدم الغش نحو القانون 32

ثانيا: أنواع الدفع بالغش نحو القانون في اختيار المحكمة المصدرة للحكم 36

الفقرة الثالثة: عدم مخالفة مضمون حكم بالصيغة التنفيذية لبنود اتفاقية دولية مصادق عليها من طرف المغرب ونشرت بالجريدة الرسمية 43

أولا: سمو الاتفاقية الدولية في التشريع الداخلي..... 43

1. إمكانية تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالاتفاقيات الدولية..... 43

2. وضعية الاتفاقية الدولية في التشريع الداخلي 48

ثانيا: عدم مخالفة مضمون حكم بالصيغة التنفيذية لبنود اتفاقية دولية في العمل القضائي
58.....
1: الاجتهاد القضائي.....58
2: حدود حل قاعدة عدم مخالفة مضمون حكم بالصيغة التنفيذية لبنود اتفاقية دولية .62
الفقرة الرابعة: أن أطراف النزاع قد استدعوا بصفة قانونية ومثلوا تمثيلا صحيحا 64
الفقرة الخامسة: أن المقرر حاز قوة الشيء المقضي به طبق قانون المحكمة التي أصدرته.....72
الفقرة السادسة: المقرر لا يتعارض مع مقرر سبق صدوره عن إحدى محاكم المملكة الفقرة
السادسة.....79
الفقرة السابعة: يجب مراعاة المعاملة بالمثل في تنفيذ الأحكام القضائية والعقود الأجنبية 87
الفقرة الثامنة: تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية والعقود الدولية الخاصة بحسن النية . 90
المبحث الثاني: خصوصية تنفيذ الأحكام الأسرية الأجنبية.....93
المطلب الأول: موقف القضاء من تنفيذ الأحكام الأسرية الأجنبية 93
الفقرة الأولى: موقف القضاء الأجنبي من تنفيذ الأحكام الأسرية المغربية 93
الفقرة الثانية: موقف القضاء المغربي من تنفيذ الأحكام الأجنبية.....98
المطلب الثاني: مظاهر المقاربة التنفيذية للأحكام القضائية والعقود الأجنبية على مستوى حقوق
الطفل والمرأة 104
الفقرة الأولى: مظاهر المقاربة التنفيذية للمقررات القضائية الأجنبية على مستوى حقوق
الطفل.....104
أولا: حماية أطفال الطلاق.....104
ثانيا: حق الطفل في النسب 108
الفقرة الثانية: مظاهر المقاربة التنفيذية للأحكام القضائية والعقود الأجنبية على مستوى
حقوق المرأة.....111
أولا: زواج المرأة المغربية في الخارج 111
ثانيا: طلاق المرأة المغربية في الخارج.....116
ثالثا: الاتفاق على النظام المالي بين الزوجين.....119

الفصل الثاني:

مسطرة تحديد المحكمة المختصة دوليا 123

المبحث الأول: المحكمة المختصة في المنازعات الدولية 124
المطلب الأول: القواعد المؤطرة للاختصاص القضائي الدولي..... 124
المطلب الثاني: آثار الاختصاص القضائي الدولي 131
أولا: الاختصاص القضائي الأصلي..... 132
ثانيا: الاختصاص القضائي الطارئ 133
ثالثا: الولاية القضائية..... 134
المبحث الثاني: خصوصية الاختصاص القضائي الدولي في مجال المواريث..... 136
المطلب الأول: تحديد الاختصاص القضائي الدولي في المواريث..... 136
الفقرة الأولى: الاختصاص القضائي ما بين التشريع الوطني والتشريع الأجنبي..... 136
أولا: القضاء المختص لإدارة وتصفية التركات الدولية..... 137
1: القضاء المختص في المواريث الدولية..... 137
2: القضاء المختص لإدارة وتصفية التركات الدولية 142
ثانيا: مبررات خضوع التركة للاختصاص القضائي المحلي..... 144
1: طرق استخلاص الضرائب على التركات 145
2: حدود تطبيق الضريبة على التركات وآثارها على الخزينة العامة المغربية..... 147
الفقرة الثانية: تحديد الاختصاص القضائي المتعلق بالتركات الشاغرة 149
أولا: ماهية وحكم التركة الشاغرة..... 149
1: ماهية التركة الشاغرة 150
2: حكم التركة الشاغرة 151
ثانيا: الترجيح القضائي ما بين الاختصاص القضائي الوطني في مجال التركات الشاغرة . 153
1: العمل القضائي في مجال التركات الشاغرة..... 153
2: موقف محكمة النقض من ترجيح ثنائية الفقه والقانون في مجال المواريث الدولية..... 155

المطلب الثاني: حدود التوريث من طرف القضاء الأجنبي..... 157
الفقرة الأولى: إخضاع الميراث الدولي لقانون محل افتتاح التركة..... 158
أولا: أهمية إخضاع الميراث الدولي لقانون محل افتتاح التركة..... 158
1: أسس إخضاع الميراث الدولي لقانون محل افتتاح التركة..... 158
2: تطبيقات مبدأ إخضاع الميراث لمحل افتتاح التركة..... 160
ثانيا: آثار تطبيق قضاء محل افتتاح التركة الدولية..... 161
1: اختلاف الأنظمة القانونية بشأن القانون التي تخضع له إدارة التركات الدولية..... 161
2: حجج إخضاع الميراث لمحل افتتاح التركة..... 163
المطلب الثالث: اعتماد المعيار الإقليمي لتحديد الاختصاص القضائي الدولي في الميراث..... 164
الفقرة الأولى: المعيار الأساسي المتعلق بالتنظيم القضائي في مجال المواريث الدولية..... 164
أولا: حدود الاعتماد على المعيار الإقليمي..... 164
1: الوضع التشريعي للاختصاص القضائي الدولي في مجال الميراث..... 165
2: حدود التطبيق..... 166
ثانيا: الحلول القضائية لتحديد الاختصاص القضائي الدولي في مجال الميراث الدولي..... 168
1: الاعتماد على المسطرة المدنية..... 168
2: محدودية تطبيق المسطرة المدنية..... 170
الفقرة الثانية: إهمال التشريع المغربي لتحديد الوصف القانوني لأيلولة التركة الشاغرة الدولية..... 172
أولا: ضوابط الاختصاص القضائي الدولي في مجال المواريث..... 172
1: الاختصاص في النزاع العيني على أموال التركة بالمغرب..... 172
2: الحلول الممكنة لتنظيم الاختصاص القضائي في مجال التركات..... 173
ثانيا: تباين المواقف القانونية والقضائية بشأن أيلولة التركة الشاغرة..... 176
1: تباين موقف التشريعات بخصوص أيلولة التركات الشاغرة..... 176
2: موقف القضاء المغربي من أيلولة التركة الشاغرة..... 178

المطلب الرابع: حدود اختصاص القضاء في تقرير القانون المختص لتحديد وقت تملك الورثة للتركة..... 180
الفقرة الأولى: اختصاص القضاء المغربي بتقرير وقت تملك الورثة للتركة الدولية..... 180
أولا: القانون المختص في تقرير الإجراءات الواجب إتباعها في الميراث الدولي..... 180
1: خضوع إجراءات العلنية الواجب إتباعها في الميراث الدولي..... 181
2: إشهار حق الإرث ما بين التشريع والقضاء 182
ثانيا: خضوع حالة الشياع والقسمة للقانون المغربي..... 184
1: اختصاص القانون المغربي بتنظيم حالة الشياع 184
2: خضوع القسمة لقانون موقع الأموال الموروثة..... 187
الفقرة الثانية: حدود تنازع الاختصاص القانوني للميراث في حالة تعدد الشرائع طائفيا وإقليميا 189
أولا: حل تنازع الاختصاص التشريعي في الميراث في حالة تعدد الشرائع تعددا طائفيا 189
1: التعدد الإقليمي 189
2: التعدد الطائفي الديني..... 191
ثانيا: عدم تطرق التشريع المغربي لحالة الإسناد إلى قانون متعدد الشرائع 193
1: اختصاص قانون الدولة في حالة تعدد الشرائع لتحديد الشريعة الواجبة التطبيق 193
2: حدود اعتماد المشرع على قواعد الاختصاص القانون الداخلي للدولة المتعددة الشرائع. 194
خاتمة 195
لائحة المراجع..... 197
الفهرس 211
نبذة مختصرة عن المؤلف..... 217

الدكتور جمال الخمار

. أستاذ باحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس/كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة
. إطار سابق بوزارة العدل المغربية.
. حاصل على الدكتوراه في القانون الخاص من جامعة محمد الأول / الكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة سنة 2012.

مؤلف للكتب التالية:

- **"أحكام الميراث في الزواج المختلط: مقاربة تشريعية قضائية فقهية"**. طبع ونشر وتوزيع دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى 2014 المغرب.
- **"إمكانية تطبيق مدونة الأسرة في أوربا: بلجيكا نموذجا"**. كتاب منشور من دار النشر NOOR PUBLISHING، الطبعة الأولى 2017، رقم الإيداع القانوني 978.3.330.85923.4 ألمانيا.
- **"قواعد القانون الخاص وجائحة كورونا المستجد كوفيد19 الواقع والمأمول"**. منشورات مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2020، رقم الإيداع القانوني 2020MO3236، ردمك 978.9920.9758.1.0 المغرب.
- **"التشريع الاجتماعي بين النص القانوني والواقع العملي"**. الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، عدد 8 ماي 2023، رقم الإيداع القانوني 2605.6372، ردمك 2605.6372، مطبعة دار السلام الرباط المغرب.
- **" الإرث الرقمي . مقاربة تشريعية قضائية فقهية . "**. كتاب منشور بتاريخ 2023، رقم الإيداع القانوني 5159MO2022، ردمك 978-9920-40-918-6، مطبعة SO-ME print أكادير المغرب.
- **"الاختلالات الواردة في مدونة الأسرة وسبل تجاوزها"**. كتاب منشور بتاريخ 2024، رقم الإيداع القانوني 655.6072، ردمك 2980.637، الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام الرباط المغرب.
- **"الوجيز في شرح قانون الأسرة المغربي . الخطبة الزواج انحلال ميثاق الزوجية . "**. كتاب منشور بتاريخ 2025، رقم الإيداع القانوني 2024MO6368، ردمك 978-9920-29-582-6، الطبعة الأولى، مطبعة أنفو- برانت فاس المغرب.
- **"العقارات الافتراضية "**. كتاب منشور بتاريخ 2025، رقم الإيداع القانوني 0024MO2025، ردمك 978-9920-29-708-0، مطبعة MZIWKA تازة المغرب.
- **" التعديلات المقترحة لمراجعة مدونة الأسرة - دراسة تحليلية تفصيلية استشرافية - "** كتاب منشور بتاريخ 2025، رقم الإيداع القانوني 0922MO2025، ردمك 978-9920-519-84-7، الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام الرباط المغرب.

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 29
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن: 90 درهم

9 789920 440776